

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 172 : ( تحريمها التكبير ) ولا يصح بغير هذا اللفظ ، بأ [ الأكبر ، أو : الكبير أو أكبر ] . ونحو ذلك [ وا [ أعلم ] . .

قال : وينوي بها المكتوبة . .

ش : أما اشتراط [ أصل ] نية الصلاة فمجمع عليه ، لقوله تعالى : 19 ( { وما أمروا إلا ليعبدوا [ مخلصين له الدين { ) والإخلاص محض النية ، وصح عنه [ أنه ] قال : ( إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوع ) ولا بد من تعيين الصلاة [ فتعين ] أنها طهر ، أو عصر ، أو غير ذلك لتمييز عن غيرها ، هذا منصوص أحمد ، وعليه الأصحاب وإذاً الألف واللام في كلام الخرقى للعهد ، أي ينوي بالتكبير المكتوبة [ أي ] المفروضة الحاضرة ، ويجوز أن يريد جنس المكتوبة أي المفروضة ، فيكون ظاهره أنه لا يشترط نية التعيين ، بل متى نوى فرض الوقت ، وكانت عليه الصلاة لا يدري هل هي طهر أو عصر ، فصلى أربعاً ينوي بها ما عليه أجزاءه ، وقد روي عن أحمد [ رحمه ] ما يدل على ذلك ، لكن المذهب الأول . وهل يفتقر مع نية التعيين إلى نية الفرضية ، ونية القضاء أو الأداء ؟ فيه وجهان ، أشهرهما . .

قال : فإن تقدمت النية قبل التكبير ، وبعد دخول الوقت ما لم يفسخها أجزاءه . .

ش : لما كان كلامه السابق يقتضي أن النية تقارن التكبير ، أردف ذلك ما يدل على أن ذلك على سبيل الإستحباب ، وأن النية إذا تقدمت على التكبير أجزاءه ، وذلك لأن الصلاة عبادة يشترط لها النية ، فجاز تقديمها عليها كالصوم ، ولأن التكبير جزء من الصلاة ، فكفى فيه استحباب النية حكماً لا ذكراً كالصلاة . .

وشرط الخرقى لذلك شرطين . ( أحدهما ) : أن يكون ذلك بعد دخول الوقت ، وعلى هذا شرح ابن الزاغوني ، معلاً بأنها ركن ، فلا يفعل قبل الوقت كبقية الأركان ، وأكثر الأصحاب لا يشترطون هذا الشرط ، فإما لإهمالهم له ، أو اعتماداً منهم على الغالب . ( الشرط الثاني ) أن يستحب النية حكماً ، فلو فسخها أي قطعها لم يجزئه ، لخلو التكبير بل الصلاة عن نية ، قال ابن الزاغوني : وكذلك لو اشتغل بفعل يعرض به عن السعي إلى الصلاة . وحكم فسح النية بعد التكبير حكم الفسخ قبله ، ولو تردد في الفسخ فوجهان . . ومقتضى كلام الخرقى أنه لا يشترط كون التقدم بزمن يسير ، وعامة الأصحاب على اشتراط ذلك ، وا [ أعلم ] . .

قال : ويرفع يديه إلى فروع أذنيه ، أو إلى حذو منكبيه . .

ش : لا خلاف في رفع اليدين [ عند افتتاح الصلاة ، لما سيأتي من الأحاديث ، واختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في منتهى الرفع ، فروي عنه وهو المشهور أن الأفضل الرفع إلى حذو المنكبين ] .